اذاعة اسرائيل ، انه عند الساعة الخامسة فجر يوم ١٩٨٠/٦/٤ ، احضر جميع تجار المدينة الى نادي مركز الشرطة، وشرح لهم نائب المفوض حسن ، ان عليهم مساعدة الشرطة كي لا تضطر لاغلاق حوانيتهم لشهور عدة . وعلق احد التجار العرب على هذا بقوله : « لم أشاهد في اي مكان بالعالم اسلوباً كهذا . وما نفذ ليس حسناً على الاطلاق . كيف يحضروننا في منتصف الليل ، ونحن نائمون مع اولادنا وزوجاتنا ؟ لماذا يطرقون ابواب منازلنا في الليل ويخيفوننا ؟ هل نحن لصوص ؟ وماذا لو اغلقنا حوانيتنا ؟ نحن نريد اغلاقها ، وعندما يفتح الآخرون حوانيتهم نفتحها نحن ايضاً ، وانا لا اريد لحانوتي أن يحرق » (**المصدر نفسه**) .

ومع ذلك لم تنجح شرطة العدو في انهاء الاضراب التجاري . ولجأت ، في الليلة اللاحقة ، لجمع اكثر من ٢٠٠ تاجر من مدينة القدس في ساحة قيادة الشرطة ، وتسلموا هناك اوامر موقعة من قائد المنطقة الوسطى اللواء موشي ليفي ، تأمرهم بفتح محلاتهم . « وبعد أن قضوا الليلة كلها في قيادة الشرطة ، نقلوا عند الصباح الى متاجرهم لفتحها » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٧٤ ، ٥و٦/٦/ ١٩٨٠ ، ص ٤) .

الميليشيات الخاصة وأمن المستوطنات

ترجع فكرة الميليشيات الى رئيس الاركان الحالي رفائيل ايتان ، حيث بدأ العمل فيها عند تسلمه منصبه . وتندرج الفكرة في اطار الدفاع الاقليمي عن المستوطنات ، وبذلك تعتبر كل مستوطنة « مستوطنة مواجهة » . وبناء على تعليمات رئيس الاركان ، فإن كل المسرحين من الجيش ، ممن يقيمون في مستوطنات الضفة الغربية ، يجب أن ينتظموا في اطار الدفاع الاقليمي .

وبعد التطورات الاخيرة ، واثناء زيارته مستوطنة كريات اربع ، وقف اريئيل شارون ، وزير الزراعة الاسرائيلي ، مخاطبا سكان المستوطنة ومدافعا عن مواقف وزير الدفاع ، قائلا : « ليست هذه هي المشكلة اليوم . ويجب عدم القاء التهم على هذا الانسان أو ذاك . فالمشكلة هي الارهاب ، وعلى اسرائيل أن ترد بالاسلوب المناسب قبل أن يتدهورالوضع اكثر . ان هناك مئة طريقة مختلفة للعمل ، واسرائيل تملك تجربة في ذلك » (**«معاريف»** ، ١٩٨٠/٥/٧) . واعرب شارون عن اعتقاده بأن تدمير البيوت في الخليل ، وطرد الزعماء الثلاثة من جبل الخليل « كانت خطوات صحيحة ، وان الحكومة ستتخذ خطوات أخرى » (**المصدر نفسه**) . وكانت أولى الخطوات التي بشر بها شارون ، هي عقد مؤتمر طارىء في مستوطنة آلون شافوت الواقعة في غوش عتسيون ، ضم ٢٠٠ شخص يمثلون مختلف مستوطنات الضفة الغربية . وقرر المؤتمر اقامة لجنة أمنية « بهدف خلق قاعدة امنية مستقلة عن الحكم العسكري » (**«هآرتس»** ، ١٩٨٠/٥/٩ . وأصدر المجتمعون بيانا وزع على مستوطنات الضفة الغربية ، طالبوا فيه المستوطنين بالابلاغ عن كل اعمال التمرد ، والتحريض ورشق الحجارة ، أو أي عمل يتعلق بالأمن . وهاجم المجتمعون في بيانهم لجنة التوجيه الوطني في الاراضي المحتلة ، لأنها مكونة من « ممثلين لمنظمات التخريب وجبهة الرفض » ، وطلبوا من السلطات « طرد كل اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، وكل من له علاقة مع م . ت . ف . وطرد ومعاقبة منظمي الاضطرابات والمحرضين ، ومنع تحويل نقود منظمة التحرير الى الضفة الغربية » . كما طلبوا « إغلاق الصحف التي تعمل في خدمة منظمة التحرير ، وتوسيع صلاحيات الجنود ورجال الشرطة لتسهيل عملهم في الضفة الغربية ، والغاء الاوامر التي تمنع دخول رجال الأمن الى مؤسسات التعليم أثناء المظاهرات » (**المصدر نفسه**) .

وكشفت مصادر صحافية اسرائيلية ، عن أن لجان أمن المستوطنات ستنسق عملها مع لجنة امنية مركزية ، وهذه بدورها مع رئاسة الاركان في الجيش الاسرائيلي « وستتلقى كل مستوطنة السلاح ، بما فيه اسلحة متوسطة تشمل مدافع هاون ، ورشاشات ثقيلة » (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٥/١٦) .

المستوطنون « يلعبون بالنار »

وجاء اكتشاف مخزن الاسلحة ، على سطح المدرسة الدينية في القدس ، ليكشف اتجاها جديداً لدى المستوطنين الصهاينة . وكان ذلك المخزن يحتوى على ١٢٠ كلغ من المواد المتفجرة ، اضافة الى ١٦ قنبلة يدوية . واعتقل ضابطان في الجيش أحدهما برتبة رائد والاخر برتبة مساعد . وقد نفى المعتقلون أي علاقة تربطهم بجماعة غوش ايمونيم ، إلا أن